

ثانياً: الطبيعة القانونية لعقد الشركة اعتبر المشرع الشركة عقداً تخضع لحرية التعاقد ويهيمن عليها مبدأ سلطان الإرادة ما لم يتطلب القانون شكالاً خاصاً وقد جادل الفقه في الأساس العقدي للشركة خاصة، أنواع الشركات بقواعد أمره حماية للدخار العام، هذا الأمر هو انتشار مؤسسة الشخص الواحد ذات المسؤولية المحدودة ذات الشخص